**المحاضرة الثالثة عشر**

**عنوان المحاضرة:**

ضعف الكتلة الشيوعية وانهيارها The weakness and collapse of the communist bloc

اولاً: مقدمات الانهيار السوفيتي First: the precursors of the Soviet collapse

1- الأزمة الاقتصادية 1- The economic crisis

- التخلف التكنولوجي - Technology retardation

**محتوى المحاضرة:**

لقد جاء رد الفعل على عملية الغزو بعيداً عن كل الحسابات السوفيتية وعلى جميع الصعد:

اولاً- داخل أفغانستان فوجئ السوفييت بالمقاومة المسلحة العنيفة من قِبَل الشعب الأفغاني المدعومين من قوى خارجية لها أهدافها المتباينة التي اتفقت على إلحاق الهزيمة بالقوات السوفيتية، وقد أحرجت هذه المقاومة وبطريقة حرب العصابات الجيش السوفيتي لاسيما أن مناطق القتال هي مناطق جبلية وَعِرة فضلاً عن تفاني الشعب الأفغاني في القتال بشكل فاق التصور كونه ينطلق ليس فقط من منطلقات قومية أو قِبَلية وإنما ايضاً من العقيدة الإسلامية التي فرضت على المسلمين الأفغان الجهاد ضد المحتل. فقد توحدت فصائل المقاومة الأفغانية بعد أن كانت مشتتة وغير فعالة. إذ أعلن في 27/ 1/ 1980 في الباكستان تشكيل تحالف إسلامي لِسِتَة حركات ثورية أفغانية بزعامة برهان الدين رباني بهدف تحرير البلاد. وقد تمكن الثوار من تحقيق عدة انتصارات ففي جلال اباد انضمت فيها القوات الأفغانية إلى الثوار. وفي شباط استولى الثوار على عدة مناطق في شمال العاصمة كابل، كما أُعلِنَ 20 شباط إضراب عام في العاصمة الأمر الذي دعا السلطة المحلية إلى إعلان الأحكام العرفية وفرض حظر التجول.

ثانياً- أما رد الفعل العالمي فقد كان هو الآخر خارج الحسابات السوفيتية:

أ- فقد تصاعدت الإدانة للغزو السوفيتي في الأمم المتحدة وفي مُنَظَمة المؤتمر الإسلامي وكذلك في مؤتمر عدم الانحياز الذي كان السوفيت يعدّونَه ضمن مؤيديه لما كان للدول المؤسسة لهذه الحركة من ارتباط وثيق بالاتحاد السوفيتي الذي عُدَّ في مرحلة ما داعمة للحركات الوطنية والثورية في العالم الثالث.

ب- أما الغرب فإنه لم يكتفِ بالإدانة وإنما بدأ باتخاذ خطوات عملية لمعاقبة الاتحاد السوفيتي ومحاصرته ومنعه من إنجاح عملية الغزو، إذ جمدت الاتصالات بين دول أوربا الغربية وبين الاتحاد السوفيتي مما أدى إلى تعميق الضرر على الاقتصاد السوفيتي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أوقَفَت التعاملات التجارية مع موسكو لا سيما إيقاف تصدير الحنطة الأمريكية إلى الاتحاد السوفيتي، وأعلن الرئيس كارتر في 13/ 1/ 1980 تقديم مساعدات عاجلة إلى باكستان بقيمة (400) مليون دينار لمواجهة الخطر السوفيتي، وفي 14/ 1 شَرَعت القوات الأمريكية بالتحرك باتجاه الخليج العربي بحجة منع التوسع السوفيتي. فضلاً عن ذلك قررت الولايات المتحدة الانسحاب من الألعاب الأولمبية المُقَرَر إقامتها في موسكو عام 1984. كما تصاعدت الدعاية المضادة للاتحاد السوفيتي ولأيديولوجيته الشيوعية في أوربا والولايات المتحدة مما أعاد للذاكرة أجواء الحرب الباردة في خمسينيات القرن العشرين.

كما بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها في نشر 600 صاروخ نووي بعيد المدى في أوربا الغربية، وبدأت الدعوات الأمريكية لزيادة الإنفاق العسكري لسد الفجوة التسليحية مع الاتحاد السوفيتي مما مَثَّل انتكاسة حقيقية لمساعي الانفراج في العلاقات الدولية والحد من التسلح.

وطبقاً لذلك فقد اعتبر الرئيس الأمریكي جیمی کارتر الغزو بأنه اكبر خطر يهدد السلام الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (متناسياً غزوه لفيتنام). وانطلاقاً من هذه الرؤيا الأمريكية فقد دعا الرئيس الأمريكي إلى مجموعة من الخطوات أُطلق عليها (مبدأ كارتر) وذلك عام 1980 وتقضي بزيادة ميزانية الدفاع الأمريكية وتطوير قوة التدخل السريع لتكون جاهزة في التصدي لأي محاولة تهديد المصالح الأمريكية لاسيما في منطقة المحيط الهندي والخليج العربي، كما دعا المبدأ إلى التوسع في بناء القواعد العسكرية في منطقة المحيط الهندي وفي الشرق الأوسط من خلال تدعيم العلاقات الأمريكية مع دول هذه المناطق.

ج- اندفاع عدد من الدول وتحت مشاعر التخوف من الخطوة السوفيتية نحو إقامة علاقات أكثر تطوراً مع الولايات المتحدة فقد وافقت كل من عمان وكينيا والصومال في 12/ 1/ 1980 بالسماح للقوات البحرية والجوية والأمريكية للحصول على تسهيلات عسكرية بهدف ردع السوفيت، كما ازدادت العلاقات الأمريكية تطوراً مع مصر والسعودية (التي تجاوزت رد فعلها حول اتفاقية كامب ديفد 1977) وكذلك الباكستان والصين ودول أخرى. وشهد هذا التطور أبعاداً واسعة كإقامة القواعد العسكرية والتنسيق السياسي والاقتصادي.

ثالثاً- تصاعد تأثير السلفية الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وتراجع القوى الشيوعية والإشتراكية وذلك بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فقد أشاعت الولايات المتحدة بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ومن خلال وسائل إعلامها بأن الخطر القادم هو الخطر الإسلامي وموضوع الجهاد، وأصبحت هذه المواضيع تَعِج بها الصحف والكتب الغربية. إلا أن هذا الإعلام الغربي دار حول نفسه دورة كاملة بعد أن أصبح الجهاد في الإسلام يخدم المخطط الأمريكي في أفغانستان وتحوَّل التركيز على دعم القوة الإسلامية لمواجهة الخطر السوفيتي الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي معاكس في المرحلة القادمة لأن التحدي الجديد بعد انهيار الشيوعية سيكون السلفية المتشددة.

رابعاً- عدم قدرة الاتحاد السوفيتي توظيف علاقاته وتحالفاته في العالم لصالح استراتيجية مقاومة ردود الأفعال العالمية المتنوعة حول غزوه لأفغانستان فقد أدان العراق عملية الغزو ووقف ضدها كما إنه دخل في حرب مع إيران أبعدته عن لعب دور إقليمي أو عالمي، أما ليبيا واليمن الجنوبي وسوريا فإن أهمية مواقفهم لم تكن ذات تأثير واضح. أما أوربا الشرقية فكان حلفاء الاتحاد السوفيتي أضعف من أن يكون لهم دور مؤثر لأسباب داخلية أو نتيجة أزماتها الاقتصادية.

كان من بين أهم نتائج الغزو السوفيتي لأفغانستان كشف الغطاء عن الواقع المتردي الذي يعيشه الاتحاد السوفيتي على الصعيدين الداخلي والخارجي الأمر الذي جعل الغزو ونتائجه العسكرية والسياسية والاقتصادية أول مسمار في نعش الاتحاد السوفيتي الذي ستبدأ خطوات تفكيكه مع مجيء غورباتشوف إلى السلطة عام 1985 تحت شعار البروستريكا أو (إعادة البناء).

**ضعف الكتلة الشيوعية وانهيارها**

**اولاً: مقدمات الانهيار السوفيتي**

عندما جاء لينين إلى السلطة بعد ثورة أكتوبر عام 1917 كان يعد بقيام دولة العدالة والرفاهية التي تقوم على الاتحاد الطوعي بين عدد من الشعوب كان القياصرة قد أخضعوها بالقوة إلا أن تاريخ الاتحاد السوفيتي لم يشهد تحقيق هذه الأهداف، بل إنها شهدت في العهد الستاليني أقسى أنواع السلطات المركزية، إذ تم إخضاع عدد من الدول تحت الهيمنة السوفيتية وبالقوة، وإجبارها على انتهاج الخط الماركسي الذي يُحَرِم على الشعوب السوفيتية أي مشاعر قومية أو دينية. في تلك الفترة بدأت بذور الضعف السوفيتي والتي بدأت بوادره بالظهور خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي نتيجة لجملة من المتغيرات الدولية أو الداخلية أفضَت إلى حالة من الغليان الشعبي انتهت إلى ضعف الدولة وتفككها.

لقد جاء انحسار السيطرة الاستعمارية بنوعيها السياسي والعسكرية وظهور حكومات محلية وطنية مستقلة مما أضعف الطروحات الأممية التي تبناها الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن ذلك فأن الموازنة في البناء الاقتصادي والاجتماعي وبناء الدول على الأسس الاشتراكية وفي نفس الوقت وفق الواقع المعاصر أصبح أمراً صعباً الأمر الذي أدى إلى ظهور حالة من التناقض بين المبدئية الماركسية وبين الطابع البرغماتي الذي بدأ الاتحاد السوفيتي بانتهاجه تماشياً مع متطلبات الواقع الأقتصادي والاجتماعي المعاصر. زاد في عمق الأزمة الاستغلال الإعلامي والسياسي والاقتصادي من قبل دول الغرب والذي ركز على إبراز معالم الفشل في تطبيق النظرية الاشتراكية.

كانت وفاة الزعيم السوفيتي الأبرز ليونيد برجينيف في 10/ 11/ 1982، وهو من الزعماء الأكثر تشدداً في تطبيق المبادئ الماركسية - اللينينية (والذي وصل إلى قيادة الاتحاد السوفيتي بعد الإطاحة بخروشوف عام 1964) بداية لكشف الغطاء عن أوضاع مأساوية يعيشها الاتحاد السوفيتي وعلى جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فخلال سبعينات القرن الماضي أشاع السوفيت تفوقهم العسكري على الولايات المتحدة، وأنهم يحققون انتصارات كبيرة في المواجهة مع الغرب (الرأسمالي والإمبريالي) لاسيما في مجال سباق التسلح وفي التغلغل إلى عدد من المناطق الاستراتيجية في العالم كأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وسط تراجع أمريكي في دورها العالمي محكومة بعقدة فيتنام فضلاً عن ظروف سياسية داخلية.

لقد رَوَّج السوفيت في فترة السبعينات إلى أن المعسكر الاشتراكي يتوسع جغرافياً وإيديولوجياً في الوقت الذي يتراجع فيه النظام الرأسمالي الذي صَوَّر على انه تتقاذفه الأزمات الاقتصادية كالتضخم والبطالة وغيرها كما كان يصوّرها الإعلام السوفيتي. إلا أن هذا التفوق العسكري لم يكن في حقيقته مؤشر قوة وإنما كان أحد أهم أسباب استنزاف القدرات الاقتصادية السوفيتية والتي هي أصلاً تعاني من فجوات أخذت بالاتساع شيئاً فشيئاً.

ويشير الباحثون إلى أن الفكر الاشتراكي وسياسة الدول التي تبنته بعد هذه المرحلة عَبَّر عن تجمده عند حدود معينة وفشل في اللحاق بتطورات العصر التكنولوجية أو حتى التخطيطية في بناء سياسات عسكرية واقتصادية وحتى إعلامية مناسبة الأمر الذي أدى إلى تخلفه في مرحلة الثمانينات وفشله في إيجاد التفسيرات اللازمة وفق المنطق الماركسي لكيفية مواكبة التطورات المعاصرة الأمر الذي جعل الفكر الماركسي مجرد شعارات خاوية من المصداقية.

وصل إلى السلطة بعد وفاة برجينيف إثنان من القادة الشيوعيين الكبيري السن، ولم يستمروا في الحكم إلا فترة قصيرة إذ لم يستمر اندروبوف في السلطة إلا للفترة من 12/ 11/ 1982 حتى 9/ 2/ 1984 وهو تاريخ وفاته. ثم تم تنصيب جيرننكو الذي توفي هو الآخر في 10/ 3/ 1985 ليتم اختيار ميخائيل غورباتشوف أميناً عامَّاً للحزب الشيوعي السوفيتي، ولتبدأ مرحلة جديده أدَّت في نهايتها إلى تفكك الاتحاد السوفيتي واختفائه من خارطة العلاقات الدولية.

**1- الأزمة الاقتصادية**

ذكرنا أن ثمانينات القرن الماضي شهدت طفح الأزمة الاقتصادية على السطح وإن كانت جذورها تعود إلى مراحل سابقة فقد كان للحكومة السوفيتية ثلاث أهداف أساسية في توجيهاتها الاقتصادية كانت تعمل على الموازنة بينها :

أ- الحفاظ على التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما ما يتعلق في سباق التسلح والذي بدأ في هذه المرحلة يأخذ أبعاداً أكثر كلفة من السابق من خلال ما أُطلق عليه بـ (عسكرة الفضاء) أو حرب النجوم.

ب- تأمين الأموال الكافية للاستثمار وتصعيد وتائر النمو الاقتصادي.

ج- العمل على رفع المستوى المعيشي لأفراد الشعب السوفيتي ليتناسب مع ما وصلت دول العالم الرأسمالي، وكذلك ليتوافق مع وعود وطروحات المذهب الماركسي الذي صّوَّر التطبيق الماركسي بأنه يجلب الرفاهية والعدالة في المجتمع. وكان هذا الهدف هو التحدي الأكبر للسلطة السوفيتية والذي كان الفشل فيه أهم عناصر الأزمة السوفيتية إلا أن تحقيق هذه الأهداف بدا حلماً بعيد المنال لاسيما بعد سياسة المُكاشَفة التي اتبعها غروباتشوف لتبيان حقيقة الواقع الاقتصادي في الدولة وليدعو إلى وضع الآليات المناسبة لمعالجة ذلك الواقع.

لقد أشارت الدراسات التي تصدى لها عدد من الباحثين لدراسة الواقع الاقتصادي المرير الذي عاشه الاتحاد السوفيتي إلى عدة ملامح مَيَّزَت هذا الواقع من أبرزها:

أ- انخفاض المعدل السنوي لدخل الفرد من (3,4%) خلال خطة الأعوام 1976 - 1980 إلى (2,2%) خلال الخطة للأعوام 1981 - 1985. وهذا بالطبع بالاستناد إلى الأرقام الرسمية المعلنة والتي يشكك في صحتها أو يعتقد أن معدلات الدخل تدنت إلى أكثر من ذلك.

ب- الخلل في الميزان التجاري للدولة إذ إن الصادرات السوفيتية التي تمثل (60%) من الموارد للميزانية والتي تشتمل على صادرات النفط والغاز والخشب والإسمنت وغيرها قد انخفضت بشكل كبير، مما أفقد الميزانية واردات أساسية لدعمها. بالمقابل ازدادت واردات الاتحاد السوفيتي من السلع الاستهلاكية الغذائية كالحبوب التي زادت الحاجة اليها بشكل كبير لتردي الانتاج الزراعي في البلاد وهذا الخلل أدى إلى زياده في الدَين الخارجي لسد العجز المتصاعد في الميزانية وقد بلغ هذا الدين عام 1984 أكثر من (11) مليار دولار ثم ليرتفع إلى (15,5) مليار دولار عام 1985.

ج- تشير الدراسات الاقتصادية السوفيتية إلى أن معدل النمو الاقتصادي للفترة من 1981 - 1985 كانت تساوي صفراً كما إن معدلات نمو الانتاج الزراعي تدهور بشكل كبير. الأمر الذي جعل الدولة تتحمل أعباء دعم المواد الغذائية الضرورية بِنِسَب عالية جداً (50 مليون روبل عام 1985 فقط(.

وفي عام 1985 انخفض معدل النمو الصناعي إلى (3%) بالمقارنة مع عام 1984 (4,5%) هذا مع رداءة السلع المُصَنَعة في الاتحاد السوفيتي وتدني قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية. وانخفض إنتاج الحبوب إلى 195 مليون طن بانخفاض 100 مليون طن تقريباً عن السنة السابقة.

د- تَرافَقَ هذا مع حالة من الفساد والتعسف البيروقراطي، إذ أن الفئات العليا للبيروقراطية (وهم كبار مسؤولي الحزب وأجهزة الدولة والذي لا يتجاوز حجمها نصف مليون بالمقارنة مع عدد سكان الاتحاد السوفيتي الذي يبلغ أكثر من 250 مليون) تمتلك تسهيلات باذخة في الحصول على السلع الاستهلاكية ذات المناشيء الأجنبية.

فضلاً عن امتلاكها للسيارات الفارهة والسكن الأنيق والخدمات الخاصة كالمستشفيات والمدارس والمرافق الترفيهية مع دخل شهري يساوي أضعاف ما يحصل عليه المواطن العادي أدى ذلك إلى هدر الموارد وتضخم أعباء الدولة فضلاً عن حالة الاستياء والرفض الشعبي الكامل. كما أن ذلك أدى إلى حرص هؤلاء القِلَة على طبيعة نظام المركزية والعمل على ترسيخه والمحافظة عليه حرصاً على امتيازاتهم الكبيرة. لقد استشرى الفساد والنهب المنظم لموارد الدولة وعلى أعلى المستويات نتيجة لغياب حلقات المراقبة الرسمية أو الشعبية فضلاً عن مركزية السلطة والابتعاد عن الأساليب الديمقراطية في إدارة الدولة. وقد شهد عهد برجينيف 1964 - 1982 أعلى نسب الفساد الإداري والذي تم الكشف عنه بعد وفاته إذ طالت المُسائَلة كبار المسؤولين من أمثال رومانوف الرجل الثاني في الحزب الشيوعي فضلاً عن عدد من القادة المقربين من برجينيف وعدد من أفراد عائلته. لقد حدد غورباتشوف في تقريره إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في حزيران 1985 ملامح الأزمة الاقتصادية بعدة نقاط.

**- التخلف التكنولوجي**

أ- رداءة نوعية العديد من المنتجات الصناعية مما مثل عبثية انتاجها.

ب- عدم التوازن في التخطيط الاقتصادي.

ج- الهدر المزمن للطاقة والمواد الخام.

د- المردود المالي المتدني بالمقارنة مع مستويات عالية من الانفاق.

ترافق مع هذه الملامح تدهور شامل في مجالات الحياة الثقافية والعلمية من خلال اتساع الفجوة التكنولوجية مع الغرب، على سبيل المثال فإن استخدام الكومبيوتر في مؤسسات الدولة السوفيتية يتعدى نسبة (32%) وفي ساعات محدودة من اليوم أما الولايات المتحدة واليابان فإن النسبة ترتفع إلى (100%) وعلى مدار الساعة لقد انعكس الواقع الاقتصادي على المستوى المعاشي للسكان الذي تدنى إلى مستويات كبيرة، الأمر الذي دعا عدد من المسؤولين الحكوميين إلى إطلاق دعوات لتقديم المساعدة الدولية.

كما أعلن رئيس الوزراء ريجكوف وخلال مقابلة تلفزيونية في كانون 1990 بأن على الحكومة شراء المواد الغذائية الأساسية كالسكر والحبوب واللحوم لتأمين الحاجات الملحة للسكان. وإن الدولة تعاني من عجز شديد في هذه المواد ودعا العالم إلى تقديم المساعدة لبلاده. كما ظهرت دعوات مماثلة للمساعدة الدولية من مستشار غورباتشوف الاقتصادي ومن سفراء الاتحاد السوفيتي في الولايات المتحدة وبريطانيا فضلاً عن ذلك فقد عملت الحكومة لمواجهة حالة التضخم المتصاعد وفقدان السلع الأساسية في الأسواق واعتماد بطاقة التموين في العديد من مناطق البلاد لتزويد السكان بتلك السلع. أما البطالة فقد ارتفعت إلى نسب مخيفة ففي عام 1985 وصل إلى مليوني عاطل ثم تصاعد إلى 13 مليون عاطل عن العمل عام 1989 وهذه أرقام رسمية قد لا تشير إلى حقيقة الأمور. وفي اجتماع له مع وفد أوربي في موسكو في اوائل تشرين أول عام 1991 طلب غورباتشوف مساعدات عاجلة بقيمة (10) مليارات دولار لشراء ملايين الأطنان من الحبوب تفادياً لكارثة إنسانية. وبعد أيام وجه غورباتشوف نداءً عاجلاً لدول العالم في خطاب متلفز أشار فيه أن بلاده تواجه كارثة وإن برنامجه الإصلاحي مهدد بالخطر.

بدأت الأزمة الاقتصادية تنعكس على امور عديدة داخل المجتمع السوفيتي من اهمها تخلخل الاستقرار الداخلي لجمهوريات الاتحاد السوفيتي والتي حرصت الحكومات السابقة على عدم المساس به. كما أن هذه الأزمة بدأت تؤثر على قدرات الدفاعية فضلا عن اغراق الدولة بالديون الخارجية.